وتحقيق السيطرة الكاملة على مؤسسات إدارة الهستدروت. وقد استطاعت قيادة العمال انطلاقا من مواقعها هذه، توجيه مجرى الاحداث داخل الييشوف بواسطة احتكارها للقرار السياسي داخله، إلى ان تمكنت من صنع القرار الاكبر المتمثل باعلان قيام اسرائيل سنة ١٩٤٨. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل كان لليهود السفارديم اي دور في اتخاذ هذا القرار، وماذا كان موقفهم منه؟

يعتبر قرار إعلان قيام اسرائيل، قرارا اشكنازيا، اتخذته القيادة الاشكنازية، الممثلة للعمال (مباي) بشكل اساسي. اما مشاركة السفارديم في اتخاذه، فلم تتعدّ الصفة الرمزية فقط، التي حرصت تلك القيادة على إبرازها، بهدف اظهار شمولية الوفاق حول هذا القرار بين يهود الشرق والغرب. ويمكن التثبت من حقيقة الصفة الرمزية هذه، من خلال إلقاء نظرة على اسماء الموقعين على «وثيقة الاستقلال» البالغ عددهم سبعة وثلاثين شخصا كانوا اعضاء في «مجلس الشعب» الذي اسس قبل بضعة اسابيع من إعلان قيام اسرائيل. ويلاحظ ان تسعة وعشرين من الموقعين على هذه الوثيقة هم من اصل اوروبي شرقي، من يهود بولونيا وروسيا والدول البلقانية. فأحدهما من الطائفة السفارادية القديمة في فلسطين، وهو باخور شيطريت، والاخر من يهود اليمن، ويدعى سعاديا كيبشي وقد وقعا بصفة كونهما عضوين طائفيين في مجلس الشعب» الذي سبق قيام اسرائيل، وليس لانتمائهما إلى إطار حزبي معين.

وبعد قيام اسرائيل في ١٤ ايار (مايو) ١٩٤٨، تحولت «إدارة الشعب» المنبثقة عن «مجلس الشعب» إلى حكومة مؤقتة في اسرائيل، حتى إجراء الانتخابات للكنيست الاول، في مطلع سنة ١٩٤٩. وقد انتخب الوزراء الثلاثة عشر في هذه الحكومة وفق الاطار الحزبي للائتلاف، الذي تشكلت منه اللجنة التنفيذية الاخيرة للمجلس الملي اليهودي في عهد الييشوف. وبموجبه توزعت الحقائب الوزارية في الحكومة المؤقتة بين مباي (٤ اعضاء) ومبام (عضوين) والصهيونيين العموميين (عضوين) وعضو واحد لكل من احزاب: همزراحي، وعلياه حدشاه واغودات يسرائيل. للحفاظ على صفة التمثيل الرمزية للسفارديم قام رئيس الحكومة المؤقتة دافيد بن ـ غوريون بالتنازل عن احد المقاعد العائدة لحزب مباي لصالح ممثل عنهم، لا يمثل اي تيار سياسي وهو باخور شيطريت. وبن ـ غوريون، بتنازله هذا، اول من وضع التقليد المتبع حول ضرورة تمثيل اليهود السفارديم في الحكم، تمثيلا رمزيا.

لم يؤثر تبدل موازين القوى السكانية بين الطائفتين السفارادية والاشكنازية بعد قيام اسرائيل، بفعل الهجرة الجماهيرية خلال الخمسينات والستينات، على بلورة وضع جديد على صعيد التمثيل السياسي لليهود الشرقيين، رغم توفر حقوق سياسية متساوية لأبناء الطائفتين منذ وصولهم الى اسرائيل. إلا ان هذه الحقوق لم تترجم الى تمثيل سياسي ملائم لليهود الشرقيين في المؤسستين التنفيذية والتشريعية في اسرائيل، وذلك لاسباب وعوامل عديدة، منها ذاتية، ومنها ما يتعلق بالمؤسسة الاشكنازية الحاكمة التي كان يسيطر عليها العمال عبر ائتلافاتهم المتعددة مع جميع الاحزاب تقريباً، باستثناء حركة حيروت والحزب الشيوعي الاسرائيلي.

ومن أهم الاسباب الذاتية التي حالت دون تمثيل ملائم لليهود الشرقيين في مؤسسات الحكم، بعد قيام اسرائيل، هي تلك الكامنة في وضعهم الاقتصادي والاجتماعي المتردي عند وصولهم الى اسرائيل، الامر الذي انعكس بدوره على وضعهم على الصعيد السياسي ايضاً. فالركض وراء توفير حل للقضايا المعيشية كان الهم الاكبر للاغلبية بينهم، التي كانت تنتقل ما بين معسكرات المهاجرين والمعابر ومدن التطوير. اضف الى ذلك ان عدم توفر قيادة خاصة بهم، قادرة على تنظيمهم في اطر حزبية تستطيع منافسة الاحزاب الاشكنازية القائمة والدفع نحو مشاركة حقيقية في السلطة، قد دفع بهم نحو حالة من الضياع السياسي والى مزيد من التعلق